مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (١٢)

الاحتجاجات الشعبية في العراق ولبنان
دراسة مقارنة

أ.م. د. نادية فاضل عباس فضلي
جامعة بغداد ـ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

المستخلص

يناقش هذا البحث الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في العراق ولبنان ، فأهم ما ميز هذا الاحتجاجات في كلا البلدين انها انطلقت في وقت واحد تقريباً، ففي العراق انطلقت في الاول من تشرين الاول اكتوبر ٢٠١٩،اما لبنان فانطلقت احتجاجاتها في ١٧ من تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠١٩، واهم ما يشار اليه في احتجاجات البلدين ان الحراك الشعبي جاء معبراً عن واقع الحرمان والفقر والمحاصصة السياسية التي يعيشها البلدين والاوضاع الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع سعر الدولار امام انخفاض قيمة العملة الوطنية، مع وجود ضغوطات اقليمية على حكومتي البلدين مما يعرقل الكثير من الاجراءات المتعلقة بسير العملية السياسية بشكل سلس ويجعل الوصول الى حلول سياسية لصالح الشعبين من الصعوبة التوصل اليها في الوقت الراهن، وهذا البحث يركز على نقاط التشابه والاختلاف في التعاطي مع الوضع السياسي في كل من لبنان والعراق.

Abstract

This paper discusses the popular protests that erupted in Iraq and Lebanon. The most important characteristic of these protests in both countries is that they started almost simultaneously. In Iraq, they started on October 2019 ,1, while Lebanon started its revolution on October 2019 ,17. The most important thing referred to in the protests of the two countries is that the popular movement came to express the reality of deprivation, poverty and political quotas in the two countries and the economic conditions resulting from the high price of the dollar in the face of the devaluation of the national currency, with regional pressures on the governments of the two countries, which impede many of the procedures related to the progress of the political process in a way. It is smooth and makes reaching political solutions in favor of the two peoples difficult to reach at the present time. This research focuses on the similarities and differences in dealing with the political situation in Lebanon and Iraq. reach at the present time. This research focuses on the similarities and differences in dealing with the political situation in Lebanon and Iraq.

المقدمة

لقد اظهرت الاحتجاجات الشعبية والحراك الشعبي في كل من العراق ولبنان في تشرين الاول ٢٠١٩،عمق الازمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها البلدين، فالمحاصصة السياسية من اهم المعضلات التي تواجه النظام السياسي في كلا البلدين والتي افرزت عنها انقسامات عميقة في طبيعة النسيج الاجتماعي، والتي انعكست على طبيعة توزيع الموارد والعوائد الوطنية على شعبي البلدين مع وجود طبقة سياسية عاجزة عن قيادة وادارة دفة الدولة في كل من العراق ولبنان، ان احتجاجات اكتوبر في كلا البلدين كان لها صداها ومازالت اقليمياً ودولياً وذلك نتيجة لاستخدام مديات من العنف اتجاه المتظاهرين غير مسبوقة وخاصة في الحالة العراقية اذ ذهب ضحية هذه الاحتجاجات اكثر من ٧٠٠ شاباً مع الالاف من الجرحى ، مع الاختلاف عن الحالة اللبنانية اذ لم يسقط ضحايا الا ما ندر، ان كل هذه التظاهرات جاءت نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي والخدمي و الانساني وترافقت في حقبة جائحة كورونا والتي زادت من الوضع الاقتصادي العالمي سوءاً.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في انه يتناول الموضوع من اكثر المواضيع اهمية على الساحة العربية في اواخر العام ٢٠١٩ ومطلع العام ٢٠٢٠ ، الا وهي الاحتجاجات الشعبية في العراق ولبنان مع الدعوة الى الاصلاح الكامل للنظام السياسي الذي يعاني من ازمات بنيوية معقدة، مع تصاعد المطالب الشعبية بإنهاء المحاصصة السياسية القائمة على اسس طائفية وعرقية، فالعراق ولبنان حالتان متشابهتان من الواجب دراستها ومعرفة عوامل التشابه والاختلاف في تعاطي نظاميها السياسي مع المشكلات الداخلية والخارجية المعقدة.

مشكلة البحث:

ان مشكلة البحث تنحصر في التساؤلات الآتية:

العراق ولبنان كلاهما دول عربية، وظهروا كدول بعد الحرب العالمية الأولى، وايضاً تعرضا للاستعمار والهيمنة الامبريالية، وكلاهما واجها الحرب الأهلية وفي كلا البلدين مكونات من الطوائف والاديان، وحدث توتر بين السنة والشيعة وصراعات في حقب مختلفة ، والمشكلة تتلخص في بعض الاسئلة والتي هي بحاجة للاجابة عنها بقدر الامكان من اهمها هل هناك اسباباً لهذه الصراعات الطائفية السياسية في كلا البلدين ؟ وهل نظام المحاصصة السياسية جاء بالفائدة للبلدين ؟وهل الاحتجاجات الشعبية في كلا البلدين تحمل نفس السمات ام هناك اختلافات جذرية ؟ وهل يلعب العامل الاقليمي والدولي نفس التأثير على النظام السياسي في كلا البلدين؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان استمرارية الاحتجاجات الشعبية في العراق ولبنان سيكون عاملاً ضاغطاً على الطبقة السياسية في المضي نحو الاصلاح السياسي التدريجي ولو ببطئ مترافقاً مع استمرار الضغوط الإقليمية والدولية على نظامي البلدين فلكل من القوى المتنافسة على العراق ولبنان اجندتها الخاصة والتي قطعاً تسير بالضد من مصالح الشعبين.

منهجية البحث:

ان موضوع البحث الذي يتضمن دراسة حالة الاحتجاجات الشعبية في كل من العراق ولبنان ، وهذا الموضوع قيد البحث يفرض اتباع المنهج التاريخي وذلك لمعرفة سياق الاحداث السياسية التي سارت وتسير بها الدولتين ،مع استخدام منهج التحليل المقارن وذلك للتوصل الى نقاط التشابه والاختلاف في حالتي الدولتين للتوصل الى حلول وفق ما توصل اليه هذا المنهج من نتائج.

هيكلية البحث:

لقد تم تقسيم البحث الى المباحث الآتية فقد خصص المبحث الاول نظرة عامة عن النظام السياسي العراقي واللبناني وطبيعته، وجاء المبحث الثاني ليلقي الضوء على احتجاجات اكتوبر ٢٠١٩ ،أي معرفة اسبابها ونتائجها، اما المبحث الثالث فقد ركز على استمرارية الاحتجاجات الشعبية وامكانية استمرارها مستقبلاً، مع خاتمة ورؤية مستقبلية في سياق الاحداث ومدى ديمومتها في كلا البلدين.

المبحث الاول
نظرة عامة عن النظام السياسي العراقي واللبناني

في البداية نرى ان العراق نشأ وتطور في العصر الحديث بتأثير عوامل داخلية وخارجية متنوعة ومعقدة تصدرتها الطبيعة والموقع الجغرافي في التطور التأريخي والاجتماعي والاقتصادي للاراضي التي قامت عليها الدولة العراقية المعاصرة ، والمجتمع العراقي بتركيبته المتنوعة والمعقدة كان قد تشكل عقب توحيد البلد في ظل الانتداب البريطاني ، واصبحت الاراضي العراقية في الحرب العالمية الاولى احد المسارح الهامة التي خاض الانكليز فيها الحرب ضد الدولة العثمانية ، واحتلت القوات البريطانية البصرة في حزيران من العام ١٩١٤ ،ومن ثم احتلوا بغداد في آذار مارس ١٩١٧،وبعد الصلح مع تركيا الذي عقد في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨، احتلوا منطقة الموصل الغنية بالنفط، وعلى الرغم من إقرار إتفاقية سايكس بيكو والتي قضت بأن تخضع الموصل الغنية بالنفط للنفوذ الفرنسي والمنطقة الواقعة جنوبها للنفوذ الانكليزي(١).

وفي حزيران ١٩٢١، عقد مؤتمر المندوبين الساميين لمصر وفلسطين والعراق الذي تبنى خطة إقامة دول عربية ذات حكم ذاتي ترتبط بعلاقات فيدرالية بإنكلترا ، وتقرر ان تنظم لهذه الفيدرالية منطقة جنوب كردستان التي اقترح ايضاً تقسيمها الى وحدات ذات حكم ذاتي ، وتقرر في هذا المؤتمر إعلان المملكة العراقية ، ففي ٢٣ آب ١٩٢١ ، تم تنصيب احد إبناء شريف مكة « الحسين بن علي « وهو الامير فيصل الهاشمي واصبح ملكاً على العراق بتوصية من بريطانيا ، وتم إضفاء الطابع القانوني على مجلس الأمة الذي عينه الانكليز وعلى الاستفتاء الذي اجري في تموز ١٩٢١، اذ حصل على ٩٦٪ من الاصوات ، وفي مرحلة الانتداب البريطاني في العام ١٩٢٤، تم تبني اول دستور للعراق ، واعلن الدستور العراق دولة مستقلة وحرة ذات سيادة طبقاً للمادة ٢ واقر ان السيادة تعود للشعب ، واكد ان سيادة المملكة العراقية الدستورية للأمة ، وقضى الدستور بقيام نظام برلماني ملكي في العراق تتفوق بإطاره لحد كبير السلطة التشريعية على التنفيذية وجرت في العام ١٩٤٣، فقط تعديلات عليه عززت السلطة التنفيذية ووسعت صلاحيات رئيس الدولة وتكون البرلمان من مجلسين وحكومة برلمانية وهكذا حتى سقوط النظام الملكي في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ (٢).

ان العامل الاستعماري كان سبباً رئيسياً في احداث نوع من الانقسام داخل المجتمع انطلاقاً من مبدأ فرق تسد ، لذا نجح الانقلاب العسكري الذي اطاح بالملكية ودشن عهدا جديداً في تأريخ العراق ، فقد جاء الانقلاب على النظام الملكي نتيجة للسخط العام والعميق الذي ظهر عند الضباط والساسة والمدنيين اتجاه السياسة البريطانية ازاء العراقيين من حيث تقريب جهات معينة وتهميش الاخرى ، وكان الانقلاب قد تجسد بوجود شخصيتين اساسيتين فيه هما «عبد الكريم قاسم» «وعبد السلام عارف» وكانت قد

(١) مارينا سبرونفا، التحولات الدستورية في العراق : صفحات من تأريخ التطور الدستوري والسياسي في العراق ، ترجمة فالح الحمراني ، مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٢ ، ص ٢٥-٢٦.

(٢) ينظر بالتفصيل ،المصدر نفسه ، ص٢٨-٣٥

تسببت الثورة في لبنان على نظام الرئيس « شمعون « المؤيد للغرب والخشية الناجمة عن امتداد الثورة الى الاردن في إذكاء شرارة الانقلاب ، وعقب الانقلاب في العراق تم رسم ملامح النظام السياسي آنذاك وتم تأسيس مجلس وزراء والذي تضمن شخصيات من المعارضة ، فقد ضم ممثلين اثنين عن الحزب الوطني الديمقراطي ، وممثلاً واحداً عن حزب الاستقلال وممثلاً واحداً عن حزب البعث وماركسياً واحداً ، وضم ايضاً شخصية كردية وقومياً عربياً ، والى جانب قاسم وعارف واصبح ضابطاً واحداً من الضباط الاحرار هو ناجي طالب قد تولى منصب وزارة الشؤون الاجتماعية ، وذهبت الحصة الاكبر من السلطة الى الزعيم عبد الكريم قاسم الذي اصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع مع حيازته لمنصب القائد العام للقوات المسلحة ، وعبد الرحمن عارف الذي اصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية وحصل على منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة وتميز النظام السياسي آنذاك بأنه قد حظي على الاحترام من قبل قادة المعارضة وحظي بشرعية واحترام(٣).

وجاء انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣،ضد نظام حكم عبد الكريم قاسم لينهي حقبة حكمه ، وتم تأليف المجلس الوطني لقيادة الثورة ، والذي انيطت به ممارسة السلطة في الجمهورية العراقية ، وانتخب « عبد السلام محمد عارف» رئيساً للجمهورية وشكل مجلس الوزراء برئاسة «احمد حسن البكر» وتم توزيع الحقائب الوزارية وعددها ١٨ حقيبة ،ضمت ١١ وزيراً من حزب البعث العربي الاشتراكي و٩ وزراء من القوميين المستقلين ، واثنين من الاكراد(٤).

وجاءت ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨والتي لم تكن نتاج حزب البعث بالكامل ، فقد إعاد الحزب الى السلطة الكاملة ، وكون تغييراً بارزاً في البيئة السياسية والتوجه الحكوميين ، وكان قيادي البعث قد استوعبوا بشكل جيد دروس ١٩٦٣، ونجحوا في البقاء في السلطة وإقامة ذلك النوع من النظام الذي كان قد اخفق في إقامته في العام ١٩٦٣ ،وتم إرساء النظام السياسي على دعائم دولة الحزب الواحد والذي طور بنية مؤسساتية مؤثرة ، وركزت السلطة تدريجياً بيد رجل واحد هو «صدام حسين»، وطبقاً لايديولوجية البعث ،إقام الحزب دولة اشتراكية اعتمدت اعتماداً كبيراً على حشد مصادر القوة العسكرية والبيروقراطية ، وبحلول العام ١٩٨٠ ، تورط العراق بالحرب مع إيران واوقفت هذه الحرب عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، اي التنمية بكل جوانبها ، وكبحت على نحو كبير طموحات العراق ، واصبحت هناك مواطن ضعف واضحة بالنظام منها الطبيعة الاستبدادية للنظام واستمرت هذه الاوضاع حتى سقوط النظام السياسي(٥).

(٣) ينظر بالتفصيل فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر : العقد الجمهوري الاول ،ج١،ترجمة مصطفى نعمان أحمد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، دار مصر للطباعة ، ٢٠٠٩، ص١٢-٢١، وينظر: وسام رفعت عبد المجيد، العراق الانقلابي : الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق (١٩٢١-٢٠٠٣)، دار الجواهري ، بغداد ، ٢٠١٥، ص١٥٣.

(٤) وائل علي احمد النحاس ، صحافة القوميين العرب في العراق : دراسة في جريدة الوحدة إنموذجاً، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، جامعة الموصل ، المجلد ٧ ،العدد٢٠٠٨،١،ص١٧٧.

(٥) فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر : البعث في السلطة ،ج٢، ترجمة مصطفى نعمان أحمد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ،دار مصر للطباعة ، ٢٠٠٩، ص ١٤.

ان الاحتلال الامريكي للعراق والإطاحة بالنظام السابق في التاسع من نيسان/ ابريل ٢٠٠٣، قد شكل علامة فارقة ليس على الصعيد العراقي فحسب وانما على الصعيدين العربي والدولي، ان اهم ما حصل هو تحديد ملامح قيام دولة جديدة، كانت قد ظهرت بعد انتهاء عقود من الحكم الفردي والاستبدادي، فقد جاء الاحتلال الامريكي حاملاً فكرة تأسيس نظام ديمقراطي يكون القدوة والانموذج الجديد للنظم السياسية العربية حسب المفهوم الامريكي(٦).

لقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي استراتيجية الصدمة من اجل تنفيذ خطة النظام السياسي الامريكي والعمل على اقامة نظام ديمقراطي يكون إنموذجاً لدول المنطقة وتنفيذاً لمشروع الشرق الاوسط الكبير، وكان الاحتلال الامريكي قد مثل تحدي واضح للشرعية الدولية والذي تم تداركه بإصدار القرار المرقم(١٤٨٣) من مجلس الامن في الثاني والعشرين من آيار ٢٠٠٣ لإضفاء الشرعية للاحتلال الامريكي(٧).

وبعد سقوط النظام السياسي سعى التحالف الدولي الى وضع استراتيجية لأدارة الدولة وتشكيل حكومة وبناء قوة امنية لمواجهة الحركات المسلحة التي شكلتها كلاً من الطائفتين من السنة والشيعة ومقاومة تأثير القوى المجاورة في شؤون العراق، وقد بقي الرئيس الامريكي (بوش الصغير) على ثقة بإمكانية النجاح في ارساء الديمقراطية في الدول التي حكمت بالنظم الديكتاتورية(٨).

وكان الحاكم العسكري للعراق «جاي غارنر» قد وضع خطة مفادها الابقاء على موظفي الحكومة العراقية وعلى الضباط العسكريين للاستفادة من خبراتهم في ادارة الدولة الجديدة ولكن لم يستطيع تنفيذ ما اراد وتم استبداله بالحاكم المدني «بول برايمر» الذي كانت مهمته (٩):

١. حل حزب البعث وحظر نشاطاته ومنع اعضاءه من مزاوله اعمالهم.
٢. حل الجيش العراقي ويأتي في مقدمتها المؤسسة العسكرية و تسريح ٤٠٠ الف عسكري.
٣. تشكيل مجلس الحكم الانتقالي والذي اعلن عنه في ١٣ حزيران ٢٠٠٣ ولم تكن عملية تأسيسه سهلة، بل عمدت سلطات الاحتلال على الدخول في مناقشات مع القوى السياسية وقسمت مقاعد المجلس على ثلاث مكونات رئيسية وعدت الاساس الذي ارتكز عليها قيام الدولة العراقية، اذ مثل العراقيون من الطائفة الشيعية ب١٣ عضواً ومثل السنة ب٥ اعضاء والقومية الكردية ٥ أعضاء واعطي مقعدان خارج هذه المكونات الاول الى التركمان والثاني للمسيحيين وتم تأسيس المجلس على اساس المحاصصة و التقسيم الطائفي والاثني القائم

(٦) حسنين توفيق ابراهيم، مستقبل النظام السياسي والدولة في العراق انعكاسه على الامن والاستقرار في الخليج: قضايا واشكاليات ، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤،ص١-٥. https://arab.org/ar/directory/gulf-research-center

(٧) علي فارس حميد، التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي: دراسة في التخطيط الاستراتيجي العراق عام ٢٠٠٣، مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢،ص٥١.

(٨) جاريث ستانسفيلد ، العراق: الشعب والتاريخ والسياسية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ، ٢٠٠٩،ص ص ١٧٥، ١٧٧

(٩) سعدي الابراهيم، الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية،ط١، بغداد، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩،ص ص ١٣٣، ١٣٧.

على وجود المكونات الثلاثة الرئيسية في العراق(١٠).

وتم اصدار قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في ٨ /اذار ٢٠٠٤ ، واصدره مجلس الحكم الانتقالي دون عرض مسودته على خبراء قانونيين وهذه مشكلة كبيرة، وتضمن جدولاً زمنياً فالمدة الاولى تبدأ بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ذات سيادة كاملة تتولى السلطة في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤، وتتألف الحكومة وفق عملية تداول واسعة النطاق في تشاور القوى السياسية وشرائح المجتمع يقوم بها مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة، اما المدة الثانية فبدأت بعد تأليف الحكومة الانتقالية والتي تتم بعد اجراء الانتخابات للجمعية الوطنية كما هو منصوص عليه في هذا القانون على ان لا تتأخر الانتخابات ان امكن عن ٣١ كانون الاول ٢٠٠٤ وقبل ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٥ وتنتهي المرحلة عند تأليف حكومة عراقية وفقاً للدستور الدائم (١١).

في الثامن من آيار ٢٠٠٥ قامت الجمعية الوطنية الانتقالية بتشكيل لجنة كتابة الدستور الدائم ورافقت عملية الكتابة العديد من الاشكاليات منها(١٢):

١. وجود الاحتلال الامريكي وما رافق ذلك من فوضى نتيجة لسياسة الاحتلال التي اسقطت النظام ومؤسساته الرسمية ولاسيما العسكرية والامنية.
٢. فرض خيار الدولة الاتحادية على حساب الدولة البسيطة والتي هي اصل الدولة العراقية منذ تأسيسها مع اغفال لنوع الاتحاد من خلال المادة الاولى من الدستور النافذ محاباة لمصالح الاقليم.
٣. تم تحديد سقف زمني لكتابة الدستور وفقاً للمادة ٦١ من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية بكتابة الدستور والانتهاء منه في الخامس عشر من آب ٢٠٠٥، بينما الواقع يشير الى ان كتابة اي دستور تحتاج سنوات كي يلائم البيئة الموجودة فيه بعد سنوات طويلة من الحكم الديكتاتوري.
٤. الأطروحة الامريكية ركزت على فرض الأيديولوجية الديمقراطية المتناقضة مع تبني الخيار الديني مع الاحزاب الإسلامية الموجودة في العملية السياسية
٥. لقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على اعتماد معيار المكونات الاجتماعية كأساس للدولة العراقية، كما هو الحال في المادة ٣ من الدستور بدلاً من معيار المواطنة، فضلاً عن تأسيسهم لمبدأ المحاصصة السياسية الطائفية في المناصب السيادية.
٦. لقد وضع الدستور العراقي المجتمع امام مشكلات كبيرة القت بضلالها على مستقبل الدولة العراقية و العلاقات بين مختلف الاطياف والقوى السياسية، ومن ابرز هذه الاشكاليات هوية العراق، فالدستور كان قد تجاهل الانتماء العربي للعراق بوصفه دولة عربية أولاً، وهذا التجاهل ادى الى عزل العراق

(١٠) المصدر نفسه، ص١٣٨.

(١١) ستار جبار علاي، العراق والتغيير: دراسة في طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣،ط١، دار النور، بيروت، ٢٠١٨،ص ص ٥٧ ، ٥٩.

(١٢) بشرى حسين صالح، الدستور العراقي النافذ للعام ٢٠٠٥ بين التحديات وفرص التعديل
http://amp.annabaa.org/arabic

عن محيطه الاقليمي والعربي.

ان بناء الدولة العراقية واجه معوقات عديدة بين مختلف القوى السياسية ، لقد كان هناك عدم ايمان بين هذه الاطراف بالديمقراطية ومتلازماتها من الاحتكام الى صناديق الاقتراع والتداول السلمي للسلطة، وادت ازمة الثقة بين هذه الاطراف جميعاً الى ارتكازهم على قواهم المادية بدلاً من السعي لبناء مؤسسات الدولة، وقد انعكس ذلك على الجانبين العسكري والامني(١٣).

ورأى الدكتور «عبد الاله بلقزيز» ان هناك عدة امور اسهمت في تفكيك الدولة والمجتمع العراقي واهمها الاحتلال الامريكي وسياسته المفرقة للمجتمع العراقي، اذ كرس قاعدة المحاصصة ليضع في ما بعد الاساس المادي للانقسام داخل المجتمع العراقي، اي الانقسام على انفسهم ومواجهة بعضهم البعض، فضلاً عن تحول المعارضة لمواجهة الاحتلال من موقعها الوطني الى الموقع الطائفي الرديف لموقع النظام الحاكم وسحب البلاد الى فوضى كبيرة (١٤).

فضلاً عن ذلك ارتفع صوت الاكراد للمطالبة بالفيدرالية، واصيب المجتمع العراقي بالسيولة فجأة بعد طول تجميد حركاتهم المتمثلة بالطوائف والعرقيات المطالبة بالمعاملة بالمثل، وبعد حرمانهم من تلك المطالبات حقبة النظام السابق، كما طالب التركمان بفيدراليتهم، وتحرك المسيحيون وكونوا تنظيمهم الكلدو آشوري الذي طالب بحقوق قومية في سهل نينوى في مناطق (تلكيف وبرطله وبعشيقه والقوش) كما ان الصابئة المندائيون يطالبون هم ايضاً بحقوقهم اسوة ببقية مكونات المجتمع(١٥).

اما عن النظام السياسي اللبناني، فقد تميز بالنظام الطائفي والمذهبي و سيطرة النخب السياسية من خلال حكم العائلة وحكم الطائفة، وهذه الدولة التي تعيش هذه الاوضاع لا يمكنها ان تحيا باستقرار وامان، ان ما جرى في لبنان وما يجري فيها من اضطرابات وفتنة وحرب اهلية، بالإضافة الى الاحداث السياسية المتعددة التي تعاقبت على لبنان من خلال تعاقب الاوضاع الدستورية والاحداث السياسية قد خلقت تراثاً متميزاً وكونت تقاليد خاصة بها ، وهي في نهاية المطاف من خلالها نتمكن من ادراك التطور الذي حصل للنظام السياسي اللبناني(١٦).

كانت لبنان قد حصلت على استقلالها الجزئي في ١١/٢٦ /١٩٤١ واعلن ذلك من قبل الجنرال الفرنسي «كاترو» وكان اللبنانيين قد اجتمعوا في مؤتمر وطني برعاية البطريرك الماروني «عريضة» اعلنوا فيه عن معارضتهم للاستقلال الناقص، داعين الى انتخاب حكومة جديدة والى تسليم السلطة كاملة الى اللبنانيين، بما في ذلك

(١٣) ستار جبار علاي، الامن والمشكلات الأمنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣،مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العراق العدد ٤٧-٤٨، ٢٠١٩،ص٤١.

(١٤) عبد الاله بلقزيز، العراق بين انفاق طائفية وآفاق وطنية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٢٩،تشرين الثاني، ٢٠١٤،ص١٢٧-١٢٨.

(١٥) رجائي فايد، المأزق العراقي: مشكلات بناء الدولة ، مجتمع تعددي كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، العدد ١٣٧ ،آذار ٢٠٠٤،ص١٣.

(١٦) بيرج نعلبنديان ، النظام السياسي اللبناني (الواقع والافاق) رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعه دمشق، ٢٠١١،ص٨.

حقهم في انتخاب رئيس الجمهورية دون تدخل خارجي، واعيد تفعيل الدستور اواخر العام ١٩٤٣،وقام الجنرال «كاترو» بإقالة الرئيس اللبناني «الفرد نقاش» ورئيس وزرائه «سامي الصلح» و اصدر مرسومين تشريعيين يحمل المرسوم الاول رقم ٤٩ وحدد فيه زيادة عدد النواب الى ٥٤ نائباً منهم ٣٢ مقعداً للمسيحيين و ٢٢ مقعداً للمسلمين توزعوا على النحو التالي(١٧):

١-المسيحيين ١٨ للموازنة، ٦ للروم الارثوذكس، ٣ للروم الكاثوليك، و ٣ للارمن الارثوذكس، ٢ للأقليات المسيحية

٢-المسلمين، ١٠ للسنة،٩للشيعة ، ٣ للدروز

والمرسوم رقم ٥٠ وهو تعلق بتوزيع زيادة عدد النواب على المناطق الانتخابية كما تضمن ادراج المهاجرين المسيحيين في السجلات الرسمية ومنحهم حق التصويت، ورفض السياسيون المسلمون القرارين.

وتوصل اللبنانيين في العام ١٩٤٣ على صياغة الميثاق الوطني وهو عبارة عن مجموعة مبادئ غير مكتوبة وتكونت من مبادئ ثلاث(١٨):

١. ان يتخلى المسيحيون اللبنانيين عن رغبتهم في طلب الحماية الفرنسية والخروج من الازمة والتبعية، وان يدخلوا ضمن المجموعة العربية، وفي مقابل ذلك يتخلى المسلمون عن السعي لضم لبنان او اي جزء منه الى سوريه او الى اي وحدة عربية اكبر ، ولا يضمن ذلك سوى اعتراف سوريه و باقي الدول العربية الاخرى بالكيان اللبناني بحدوده الموجودة.
٢. يقتصر اقتراب المسيحيون من الفكرة العربية على الاعتراف بوجه لبنان العربي، وان تكون مساهمة لبنان في مجال التعاون العربي الكامل داخل نطاق استقلاله التام وسيادته الوطنية الكاملة، بحيث لا يطلب من لبنان السير في ركاب سياسة عربية تتعارض مع مصالحه ووحدته الوطنية، و يرضى المسلمون بذلك كما رضيت به جميع الدول العربية، المهم تثبيت عروبة لبنان.
٣. اتفق الطرفان على توزيع مناصب الدولة الرئيسة توزيعاً طائفياً عادلاً، بالإضافة الى تقاسم الوظائف ذات المسؤولية في الدولة حسب الأهمية بالنسبة لكل طائفة، وطبقاً لتفاهم مبدئي حينذاك اتفق عليه فيما يتعلق بمقاعد المجلس النيابي على ان تكون نسبة المسيحيين الى المسلمين هي ٦/٥.

مما سبق ان التقسيم الطائفي اساس مشاكل لبنان وهذا ماجاء به الاستعمار الفرنسي كمثيلته بريطانيا ومافعلته بالعراق ، فالمسار التاريخي لبنان منذ الاستقلال والى الان، ويبين ازدياد حدة الانقسامات الطائفية والمذهبية في مؤسسات الحكم وفي المجتمع، وشملت الاحزاب والحركات السياسية واجهزة الاعلام والجامعات والتعليم وحتى المؤسسات الإنتاجية الخاصة، وازدادت الخلافات حول تعيينات موظفي الفئة الاولى وصلاحيات الرؤساء والمؤسسات التي يمثلونها، وتوزيع الموارد وصناديق الصرف

(١٧) المصدر نفسه، ص٢٨.
(١٨) المصدر نفسه، ص٣١.

والهدر الموزعة طائفياً الى الخلافات حول قوانين الانتخابات وتصاعد هجرة الشباب والركود الاقتصادي، وعدم الاتفاق على السياسات الأمنية والتفاصيل، ناهيك عن البرامج الاقتصادية والاجتماعية وصولاً الى الاختلاف حول دور ومستقبل لبنان برمته[١٩].

وتصاعد التوتر في لبنان مع تصاعد نفوذ دور الخارج وتأثيره على عدم استقرار الحكم وشكل الدولة ومؤسساتها، فبعد الخروج من الحرب الأهلية ١٩٧٥-١٩٨٩،استمر النفوذ السوري نافذاً حتى اغتيال الرئيس «رفيق الحريري» في شباط ٢٠٠٥،واضطرارهم الى الخروج العسكري من لبنان، الا ان انقسامات اللبنانيين المتنوعة طائفياً ومذهبياً تفاقمت بعد خروجهم، اضافة الى ذلك انكشاف الدولة الضعيفة بارتباط المجموعات الطائفية، الامر الذي ادخل الوضع في ازمة سياسية من اخطر الازمات التي تهدد مصير الدولة والمجتمع بالانقسام وبالحروب الاهلية الداخلية[٢٠].

ان اهم ما يميز النظام السياسي في لبنان[٢١]:

١. ان لبنان دولة فئوية ، وللفئوية وجوه كثيرة مثل الطائفية والمذهبية و العشائرية والقبلية والمناطقية، وهذه سمات معظم الدول العربية ومنها العراق.
٢. ان الفئوية التي يتميز بها النظام السياسي اللبناني تتناقص مع الديمقراطية والشكل الممثل لها في الحكم على خطوط فئوية ادى باستمرار الى انعدام الاستقرار المدني والى العنف وتؤكد احداث التاريخ القديم والحديث هذه النقطة.
٣. الفئوية التقسيمية في جوهرها ودعاتها الرئيسيون ينظرون الى المشاركة في السلطة باعتبارها مباراة في المعادلة الصفرية، الامر الذي يلغي اي مشروع قومي.
٤. الفئوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفساد، اي فساد القوانين و فساد الإدارة و فساد السلطة اي ان الفئوية تغذي الفساد والفساد يعزز الفئوية.
٥. الفئوية عادة ما تؤدي الى التدخل الاجنبي النشط في الشؤون المحلية، حيث ان شيوخ الفئات والمذاهب مهيأون لطلب تدخل اجنبي لتأمين قبضتهم على الجماعات المكونة للمجتمع .

ان لبنان مثل الدول العربية الاخرى والكثير من دول العالم الثالث ، وكما يرى الكثير من اللبنانيين لم يشكل تاريخياً امة لها دولة، فمفهوم الدولة- الامة او الدولة القومية لايوجد كما الحال في الغرب ، وقد ذكر مؤرخ لبنان الاول «كمال صليبي» في كتابه» بيت بمنازل كثيرة الكيان اللبناني بين التصور والواقع» ، كيف كان تشكيل الوطن اللبناني بين هويات ورؤى تاريخية متنازعة بين فئات عدة، وقد تم تأسيس لبنان الكبير بما يضم فئات لا ترى للبنان هوية واحدة، فالمسيحيون الموارنة يرون ان الوطن اللبناني ضارب في التاريخ، وهم من اثر على الفرنسيين لخلق هذا الكيان بينما يرى

(١٩) حسن كريم، التعددية الثقافية والسياسية وتكوين الدولة في لبنان، في مجموعة مؤلفين إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة: لبنان والعراق، المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٧،ص٢٣-٢٤.

(٢٠) المصدر نفسه، ص٢٤.

(٢١) زياد حافظ، الديمقراطية في لبنان: خرافه ام واقع؟ مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت السنة ٢٨،العدد ٣٢٠،تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٥،ص ٤٩- ٥٠

اخرون خاصة المسلمين ان الوطن اللبناني جزء لايتجزأ من الوطن العربي الكبير[٢٢].

ولما كان لبنان تجمع لعدة طوائف و مناطق جغرافية المتمثلة في جبل لبنان معقل الموارنة والدروز و الساحل والشمال معقل المسلمين السنة، اضافة الى الجنوب المحاذي لفلسطين حيث الأغلبية الشيعية و طوائف مسيحية ومسلمة متعددة تصل الى ١٨ مجموعة، كان لا بد من خلق نظام سياسي توافقي بين هذه المجموعات المختلفة وهو كما تحدثنا عنه في الميثاق الوطني و يطلق عليه بالديمقراطية التوافقية و قام النظام السياسي اللبناني على اساسه فيما بعد[٢٣].

في ضوء الطرح السابق لطبيعة النظام السياسي في العراق ولبنان، نرى ان للاستعمار والنظم السياسية السابقة وبإختلاف الحقب الزمنية لهم الدور الكبير في تقسيم المجتمع على اسس طائفية وعرقية ودينية، وافرز العديد من المشاكل البنيوية التي انعكست على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلدين، واضحى المجتمع في العراق ولبنان يعاني من ازمات معقدة مستعصية عن الحل طبعاً باختلاف المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في النظام السياسي لكلا البلدين وتوجد تراكمات تأريخية في كلا البلدين اسهمت في انفجار الوضع بمختلف مجالاته، تمثلت في تفجر احتجاجات شعبية عارمة عرفت باحتجاجات اكتوبر ٢٠١٩ والتي ستتناولها لاحقا لمعرفة اسبابها ونتائجها ونقاط التشابه بالاختلاف بينهما.

---

٢٢ ٢٣-البدر شاطري، الديمقراطية التوافقية في لبنان واصولها التاريخية http:// com.٢٠٢٠.www.albayan.an

٢٣ ٢٤-المصدر نفسه، ص٣.

المبحث الثاني
احتجاجات اكتوبر ٢٠١٩ في العراق ولبنان
اسبابها ونتائجه

بدأت الاحتجاجات الشعبية في كل من العراق ولبنان في نفس الوقت على وجه التقريب في اكتوبر ٢٠١٩، ولكن نلاحظ ان هناك حيثيات واسباب كانت قد نشأت قبل هذه المدة بوقت طويل وسنتطلع عليها تباعاً. بالنسبة للعراق يعانى من نوعين من الازمات المزمنة والتي اثرت و تؤثر في النظام السياسي واستقراره، واصبحت هذه الازمات متجذره في المجتمع وهي التي تعمل على زيادة حالة التذمر الشعبي اتجاه النظام، ويمكن تشخيص هذين النوعين[٢٤].

النوع الاول: سياسي بشكله العام يتعلق بتقاسم السلطة وبناء الدولة

النوع الثاني : خدمي بشكله العام و يتعلق بخدمه الدولة ومؤسساتها للشعب

فيما يتعلق بالنوع الاول يتمثل في كيفية تقاسم السلطة بين الاطراف السياسية او ممثلي المكونات والمجموعات الاجتماعية ويلتحق بهذا النوع من الازمات عدم قدرة القوى السياسية وحتى المرجعيات الدينية التي نأت بنفسها عن مناقشة الامور السياسية التفصيلية مع السياسيين لعدم قدرتهم على وضع مشروع مقبول وطنياً وشعبياً والازمة السياسية تطورت لتنعكس على كل جوانب المجتمع، وانعكس الموضوع على الوضع الامني بشكل خاص، كما ان الازمة السياسية سببت مشاكل في الجانب الاقتصادي و اذكت الشعور الشعبي بأن هؤلاء السياسيين لا يمكن ان يقدموا لهم اقتصاداً ناجحاً ورفاهية اجتماعية تنشلهم من المعاناة التاريخية التي يرزحون تحتها.

ونتيجة للأوضاع السيئة التي مر ويمر بها الشعب العراقي حدث تحول نوعين في وعي المواطن و بقدرته على التعبير من خلال الاحتجاج المدني والسلمي، اذ حدث الحراك الاول في ٢٥ شباط ٢٠١١ وقد جرى اجهاضه بشكل مبكر وعبره خطابات التشكيك[٢٥].

ان اهم ماميز احتجاجات العام ٢٠١١ ان العراقيين انتظروا نحو ثماني سنوات قبل ان يفكروا بالاحتجاجات عبر التظاهر بوصفه احد وسائل الاحتجاج الشعبي الذي كفله الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥،ولم تحقق هذه الاحتجاجات اياً من النتائج، فالعملية السياسية التي بنيت على المحاصصة بعد العام ٢٠٠٣ بقيت كما هي بل باتت اكثر تجّذراً بعد ان باتت معظم القوى السياسية تمتلك المال و القوه والنفوذ [٢٦].

وتبعتها احتجاجات ٢١ كانون الاول،٢٠١٢، وامتدت الى آذار ٢٠١٣، والتي

(٢٤) محمد نعناع، مستقبل العراق السياسي وبناء الدولة،ط١، دار المرتضى، بغداد، ٢٠١٣،ص٤٣.

(٢٥) يحيي الكبيسي، العراق الاحتجاجات وازمة النظام السياسي مجلة سياسات عربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، العدد ٢،آيار ٢٠١٣،ص٩٢.

(٢٦) حمزه مصطفى، مظاهرات بلا قيادة اول تحد للنظام الجديد في العراق بعد صدام حسين، صحيفة الشرق الاوسط، لندن، العدد، ١٤٩١٩٣ ،اكتوبر ٢٠١٩.

انطلقت في المناطق السنية وكانت سلمية، وكان سببها شعور هذه المحافظات بالتهميش الى ان تم انهائها بشكل عنيف ، وكان اهم مطالب هذه الاحتجاجات التوظيف، والخدمات، وتحسين المستوى المعيشي للمواطن(٢٧).

وفي شباط ٢٠١٧ نظم التيار الصدري التابع للسيد «مقتدى الصدر» مظاهرات كبيرة في بغداد اقتحمت المنطقة الخضراء من دون تصد من قبل من قبل القوات الأمنية، وجاء الاقتحام كرفض واضح للتشكيل الحكومي الذي عرضه البرلمان حينها على رئيس الوزراء «حيدر العبادي» وحكومته اتهمته بعدم القدرة على مواجهه الفساد وتلبيه رغبات الشارع(٢٨).

وجاءت احتجاجات البصرة السلمية في ايلول ٢٠١٨ لتقف الى جانب نظيراتها من المحافظات المحتجة وسميت بانتفاضة المياه، اذ اكدت التقارير الصحية و تقارير البيئة ارتفاع حالات التسمم جراء تلوث المياه وزيادة نسبة ملوحة شط العرب، مصدر تغذية مشاريع المياه لتصل الى ٧,٥٠٠tds بحسب وزارة الموارد المائية العراقية، كما وصفت منظمة الصحة العالمية المياه بأنها غير صالحة للاستهلاك البشري اذ تجاوزت نسبة الاملاح ١٢٠٠tds ومع احتمال انتشار مرض الكوليرا نزل المحتجون البصريون الى الشوارع مطالبين بتحلية المياه ومعالجة التلوث(٢٩).

عند الحديث عن الاحتجاجات السابقة في المناطق الغربية وجنوب ووسط العراق، يلاحظ انها جاءت ضد الفساد في مؤسسات الدولة وتردي الخدمات والانهيار التدريجي في البنى التحتية ، وفيما بعد اضحت مطالب المحتجين اكثر نضوجاً من ذي قبل ورفعوا شعارات تدعو الى الوحدة ونبذ الفرقة وتجاوز الطائفية وهذا يشكل تحول نوعي في فكر المحتجين ويشكل البداية الحقيقية للاصلاح ، ولم ينتفض العراقيون بسبب الخدمات الأساسية والبنى التحتية فحسب، بل هناك تراكمات تمثلت بتنامي الفساد الاداري والمالي وتباطؤ النمو الاقتصادي العراقي وفشل خيار المصالحة الوطنية وتكلفة الحرب على داعش الارهابي(٣٠).

لقد بينت الاحتجاجات ان هناك مطالب حقيقية شعبية و حاجة ملحة بدأت تتبلور وتتعمق و يمكن تلخيصها بالنقاط الأتية: (٣١)

١. نظام المحاصصة في السلطة السياسية
٢. تدخل بعض رجال الدين في تيسير شؤون الدولة ، أي لايوجد فصل تام بين المسائل الدينية والمسائل السياسية
٣. تغلغل الفساد في مؤسسات الدولة مع عدم وجود قوة حقيقية رادعة للمفسدين.

(٢٧) فارس الخطاب، التظاهرات العراقية، ومستقبل النظام السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تشرين الثاني ٢٠١٩،ص٣.

(٢٨) احتجاجات العراق: الاسباب والمالات، مركز الفكر الاستراتيجي الدراسات **http://www.fikercenter.2018.com**

(٢٩) انتفاضة المياه من البصرة تضيف خمسة عشر شهيداً وتعيد رسم التحالفات السياسية في العراق
www.lraq civil society solidarity initiative/2018

(٣٠) احمد الحلواني، حال الامة العربية ٢٠١٥-٢٠١٦ العرب وعام جديد من المخاطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٦،ص ٢٥٣.

(٣١) المصدر نفسه، ص٢٥٣-٢٥٤.

وضع الفساد الذي يعيشه العراق جاء وتجذر مع الاحتلال فقد افضت الموارد المالية الضخمة التي ضختها الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن الموارد المالية التي قدمها المجتمع الدولي الى تزايد امكانات الفساد في اجهزه الدولة والتي اصبحت غير مركزية ومتشظية، وكان العراق وتحديداً بعد تحرير المناطق الخاضعة لسيطرة داعش الارهابي قد بقى غير مستقراً على صعيد امن الحدود والامن الاجتماعي والاقتصادي، واضحى قطاعي التعليم والصحة في تراجع مستمر، مترافق مع ارتفاع نسبة البطالة المرتفعة ومغادره الطبقة الوسطى الى الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية و بذلك حرمت البلاد من اثمن مورد لها و هي الثروة البشرية و الكفاءات المتميزة والعقول الخلاقه(٣٢).

وما تميزت بها الاحتجاجات في عهد رئيس الوزراء «حيدر العبادي» في العام ٢٠١٨ بأنها كانت اكثر اتساعاً وشمولية، فالعراق غارق في ازمات حكومية متعددة، وخاصة بعد الانتخابات والتي ادت الى فراغ حكومي وشلل سياسي، اذ استمر الجدل حول النتائج وتوزيع القوى السياسية وبالتالي حول صاحب الحق في تشكيل الحكومة الجديدة آنذاك وايهما الكتلة الاكبر، ترافق ذلك مع موجة من الغضب الشعبي في محافظات الجنوب بعد ان قررت جمهورية ايران الاسلامية وقف إمداد العراق بالكهرباء في موسم الصيف الحار ما ساهم في اشعال احتجاجات الجنوب في العام(٣٣)٢٠١٨.

ومن ثم جاءت احتجاجات اكتوبر ٢٠١٩ لتجسد واقع الحرمان الذي يعيشه الشعب العراقي واهم ماميز الاحتجاجات وجود عدة قوى فاعلة في تظاهرات ٢٠١٩ و هي(٣٤):

١. الأغلبية من الفئات الكادحة والفقيرة والتي تتكون من العاطلين عن العمل والمهمشين اجتماعياً.
٢. الاغلبية من فئة الشباب والتي تمتاز بالحماسة الثورية والفاعلية والحيوية الجمهورية، والقدرة على تطويع وسائل التواصل الاجتماعي اذ يشكلون من الفئة الاولى ما نسبة ٩٠٪ من مجموع المحتجين.
٣. فئات اخرى يغلب عليها النزعة الدينية الشكلية السلوكية غير مسيسة او مأدلجة.
٤. جماعات صغيرة تنتمي لاحزاب اسلامية معارضة مثل تيار الحكمة و كتلة النصر وبعض الصدريين.
٥. مجموعات صغيرة تنتمي لاحزاب تقليدية منها اليساري والليبرالي والقومي ترى انسجام شعاراتها مع عفوية الحراك الشبابي المناهضة لسياسة المحاصصة وانعدام العدالة الاجتماعية في تقسيم الثروة من قبل الاحزاب الساندة والداعمة للحكومة لقد جاءت الاحتجاجات في الاول من تشرين الاول ٢٠١٩ وتراكماتها

(٣٢) فيبي مار وابراهيم المراشي، العراق في عهدي المالكي والعبادي، ترجمة مصطفى نعمان احمد، دار ميزو بوتاميا، للنشر والتوزيع بغداد ٢٠١٨،ص١٩٠.

(٣٣) الياس حرفوش، الاصلاح السياسي في العراق، تحرير مصطفى كامل السيد في مجموعة مؤلفين في كتاب الاصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ٢٠٠٦،ص٣٦٠.

(٣٤) هشام الهاشمي، مظاهرات تشرين في العراق: الاسباب والتداعيات، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية ،اسطنبول ٢٠١٩،ص٩. https://www.makingpolicies.org/ar/pdf

للأسباب الاتية [٣٥]:

١-الاستياء الشعبي: لقد تولد الشعور بالغضب والسخط في الشارع العراقي منذ سنوات طويلة ولاسيما عند فئة الشباب ازاء ممارسات النخب الحاكمة المتعاقبة على السلطة مترافقة مع عدم وجود اي خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع انتشار الفساد الاداري والمحسوبية في مؤسسات الدولة .

٢- ضعف الاداء الحكومي: اذ اتسم اداء الحكومات المتعاقبة بالضعف والجو، اذ لم تنجح الحكومات في التعامل مع ملفات الفساد و الاداء الحكومي لم يكن بالمستوى المطلوب ولم يكن قادراً على معالجة التردي الاقتصادي وانحدار مستوى الخدمات وتفاقم البطالة وتعثر جهود الاعمار.

٣-الاسباب الاقتصادية: يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلات عدة والاعتماد على الاقتصاد الاحادي الريعي، وكذلك يعاني من ازمات قطاعي الصناعة والزراعة وانهيار البنى التحتية واغراق السوق العراقية بالبضائع المستوردة من دول الجوار، وعدم فسح المجال امام المنتج العراقي ليأخذ الدعم المطلوب في الاسواق العراقية .

٤- استشراء الفساد: ظهرت الكثير من التقارير المالية الدولية بأن العراق كان قد خسر ما يقارب ٤٥٠ مليار دولار جراء عمليات الفساد، وان الفساد المالي يستنزف نحو ٢٥٪ من المال العام سنوياً وقد صنفت منظمة الشفافية الدولية العراق في المرحلة الأخيرة في المرتبة ١٦٩ من ١٨٠ دولة الاكثر فساداً في العالم.

٥- فقدان الثقة بالوعود الحكومية: اعلنت الحكومة السابقة وعوداً مختلفة لادائها ووعوداً لتطوير البلد، ومع الاحتجاجات في السنوات السابقة اطلقت الحكومات العراقية المختلفة وعوداً بالاستجابة لمطالبها ولكن بقيت حبراً على ورق مما ادى الى فقدان الشارع العراقي الثقة بالقوى السياسية والحكومات المتعاقبة.

ان اهم ماميز احتجاجات اكتوبر ٢٠١٩ في العراق بديمومتها لمدة طويلة اذا اعرب المتظاهرون عن شعورهم بالإحباط الشديد ازاء الضحايا والاصابات التي تعزى الى الاستخدام المفرط للقوة من قبل القوات الأمنية، والقتل العمد على يد قوات وعناصر مسلحة وصفت بالطرف الثالث، ويعد معظم المشاركين في الاحتجاجات من فئة الشباب والطبقة العاملة الكادحة البسيطة، ونشطاء المجتمع المدني، كما شارك عدد متزايد من المتظاهرين من مناطق جغرافية متعددة بما في ذلك اعداد كبيرة من النساء وكبار السن وطلبة المدارس والإعدادية والجامعات والمدرسين والمعلمين وشملت بالإضافة للعاصمة بغداد المحافظات الجنوبية [٣٦].

وخلال احتجاجات اكتوبر ٢٠١٩ حاولت حكومة السيد «عادل عبد المهدي» امتصاص غضب المتظاهرين باصدار حزم إصلاحية تتعلق بالحالة المعيشية للسكان وتوفير فرص العمل، وكذلك تقديم وعود بأجراء اصلاحات سياسية وتسريع الاجراءات

(٣٥) تكليف عادل عبد المهدي بتشكيل حكومة العراق: التحديات وظروف الاختيار: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، اكتوبر، ٢٠١٨،ص١-٢.**https://www.dohainstitute.org/AR/Pages/index.aspx**

(٣٦) المظاهرات في العراق، تقرير خاص حقوق الانسان بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق يونامي، تشرين الثاني ٢٠١٩،ص٢. **https://news.un.org/ar/story/1045181/12/2019**

القضائية ضد المتورطين بصفقات الفساد، كما طالب المحتجون باستقالة رئيس الحكومة واعلن رئيس الوزراء عن استعداده الاستقالة بشرط توفر شخصية بديلة جاهزة لتولي المنصب خشيه من احداث فراغ دستوري او الدخول في مرحله تصريف الاعمال(٣٧).

لقد وضعت الاحتجاجات الشعبية التشرينية الحكومة برمتها في وضع حرج، ولاسيما بعد سقوط اعداد كبيرة من الضحايا والجرحى وتسبب ذلك بتحريك القضية في المنظمات الدولية والإنسانية والحقوقية مما قاد المتظاهرين الى رفع شعار بأسقاط الحكومة وعدم القبول بالإصلاحات الجزئية، مما قاد الى تقديم السيد «عادل عبد المهدي» استقالته في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٩ وظل العراق لأكثر من خمسة اشهر بدون حكومة وفراغ حكومي واضح(٣٨).

اما بالنسبة للاحتجاجات في لبنان، فهي ليست وليدة او نتاج اكتوبر ٢٠١٩،هي جاءت عبر تراكمات لسنين طويلة، فبعد حصول الثورة الشعبية في سوريا ضد نظام الرئيس «بشار الاسد» عام ٢٠١١، عدت لبنان من اكثر الدول تضرراً من هذه الازمة، فالدولة اللبنانية توجد فيها تجاذبات سياسية و توترات طائفية ، واصبح البلد يعيش حالة من الاصطفافات، فهناك من ايد وساند النظام السوري وهناك من عارضه، وكان لبنان كدولة تأثر بالمناوشات الطائفية والاشتباكات الحدودية والاغتيالات وعمليات الخطف و تدفق اللاجئين اليها بأعداد كبيرة(٣٩).

وتسببت الازمة السورية في تباطؤ اقتصادي في لبنان، لابل انهيار شامل، اذ تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى نحو ١-١,٥ في المئه من ٤- ٥ في المئة في السنوات السابقة، وتراجعت السياحة بنسبه ٥٠ ٪ في العام ٢٠١٢ مقارنة بالعام ٢٠١١، وتضرر قطاع السياحة بشكل كبير، وتضررت الصادرات اللبنانية بسبب اغلاق الطرق البرية عبر سوريا والتي كانت ذات اهمية خاصة لنقل البضائع الى تركيا والعراق والاردن، كما واجهه القطاع المصرفي والذي يعد العمود الفقري للاقتصاد اللبناني تحديات خطيرة، فالقطاع كان لديه ودائع تبلغ نحو ١٢٠ مليار دولار من الناتج المحلي الاجمالي ويوفر حجر الاساس للثقة في الاقتصاد، لكن البنوك لديها ٤٢ مليار دولار في شكل قروض للقطاع الخاص وبعض المستفيدين من هذه الاموال تأخروا في سدادها خلال الازمة السورية ولديها نحو ٣٠ مليار دولار من القروض على القطاع العام(٤٠) (٤١).

وتعرضت لبنان الى مخاطر كبيرة نتجت عن الحرب السورية الاوهي النزوح الانساني السوري لان اللجوء شروطه في القانون الدولي هو يتم برضا الدولة المضيفة بعد دراستها لطلبات اللجوء قبل قبولها الرسمي، لكن الوضع بين لبنان وسوريا مختلف فالانتقال يتم عبر ابراز بطاقه الهوية، من هنا كان النزوح الكثيف الذي حصل في البداية دون اي ضابط او تنظيم مسبق مما جعل لبنان قيادة وشعباً في وضع محرج وخطير

(٣٧) الاحتجاجات الشعبية في العراق: التداعيات القريبة والبعيدة تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تشرين الثاني، ٢٠١٩،ص٤-٥.

(٣٨) فارس الخطاب، مصدر سبق ذكره،ص٣-٤.

(٣٩) بول سالم، لبنان والازمة السورية تداعيات ومخاطر، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، بيروت، ٢٠١٢،ص١.
https://carnegie-mec.org/11/12/2012/ar-pub50324

(٤٠) المصدرنفسه،ص١٢.

في ذات الوقت [٤١].

كما ان لبنان تشهد حرباً بالوكالة بين السعودية وايران، كانت ولا زالت حاضرة في الحياة السياسية اللبنانية حيث اتسع واقع الشقاق بين الفريق المؤيد للسعودية والفريق المؤيد لإيران، وتم تأشير ذلك منذ انسحاب الوزراء القريبين من حزب الله من الحكومة التي كان يراسها «سعد الحريري» في يناير ٢٠١١ وكان سبباً في إسقاط هذه الحكومة ومن ثم حرمان الاخير من المنصب السني الحكومي الاول في البلاد حيث كان الخلاف بين قوى ١٤ و ٨ اذار محتدماً على وقع المحكمة الدولية الخاصة بلبنان والتي اتهم فيها اعضاء من حزب الله بتنفيذ اغتيال رئيس وزراء لبنان الاسبق «رفيق الحريري» في شباط ٢٠٠٥، وكانت العلاقة متوترة بين طرفي الصراع منذ الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٩،والتي فازت فيها قوى و١٤ آذار بأغلبية بسيطة ومكنت «سعد الحريري» من الوصول الى السلطة عام ٢٠٠٩ [٤٢].

وبعد توجيه المحكمة الدولية الاتهام بحق اعضاء من حزب الله ومطالبه الحكومة اللبنانية بتسليمهم ادى ذلك الى زعزعة الوضع بين تيار المستقبل الذي يترأسه «سعد الحريري « وبين «حزب الله» معلنين انتهاء حكومة الحريري، وتشكلت حكومة «نجيب ميقاتي» السياسي الطرابلسي والذي حاول ان ينازع الحريري على زعامته على الطائفة السنية، ووصفت حكومة بأنها مقربة من حزب الله وحاول ان يوازن سياسته حكومته ازاء ما يحدث في سوريا الا انه اضطر للاستقالة في آذار ٢٠١٣، وقد انعكس الاستقطاب على صعوبة تشكيل الحكومة التالية برئاسة «تمام سلام» السياسي الوسطي والذي استغرق نحو عشرة اشهر لتشكيل حكومة جديدة تحوز رضا طرفي الحكم، غير انه بعد اشهر قليلة من حكومة سلام انتهت ولاية الرئيس «ميشال سليمان» دون انتخاب خلف له، مما اغرق البلاد في الفراغ الرئاسي، وشهدت طرابلس بوجه خاص سلسلة من الاشتباكات بين منطقتي التبانة وجبل محسن المتجاورتين والتين تسكنهما الأقلية العلوية في لبنان الى جانب الثقل السني في الشمال على خلفيه الطبيعة الطائفية للصراع في سوريا، وصولاً الى اتهام احد الوزراء اللبنانيين المحسوبين على فريق ٨/ آذار بتوريد متفجرات من سوريا لتنفيذ عمليات اغتيال بحق مسؤولين ورجال دين لبنانيين، وتجددت اشتباكات طرابلس تحديداً من حين الى آخر على وقع التصعيد في الحرب السورية بحكم التشابك العائلي للعلويين والسنة في سوريا ولبنان [٤٣].

وبعد سنتين ونصف من الفراغ الرئاسي تم انتخاب الزعيم المسيحي «ميشيل عون» رئيساً للجمهورية في ٢٠١٦/١٠/٣١ /،وجاء انتخاب «ميشال عون» بمبادرة من «سعد الحريري» زعيم تيار المستقبل، اذ حاول «الحريري» كسر الاستقطاب الحاصل حول الرئاسة اللبنانية وفك الارتباط مع مجريات الساحة السورية، وبالنظر لظروف

(٤١) منى فياض، مستقبل لبنان على ضوء الازمات العاصفة في المنطقة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ٢١٢،ابريل،٢٠١٨،،ص١٦٣.

(٤٢) رابحة سيف علام، لبنان بعد ملء الفراغ الرئاسي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسه الاهرام، القاهرة، العدد ٢٠٨،ابريل ٢٠١٧،ص١٦٣.

(٤٣) المصدرنفسه،ص١٦٣-١٦٤.

انتخاب «عون» رجح البعض ان يكون عهده مشوباً بالهزات السياسية لهشاشة التحالف الذي اوصله الى « قصر بعبدا»، بالتفاهم بين تيار المستقبل «وعون» وكان على اساس ان ينتخب «الحريري» وكتلته «عون» مقابل ان يعتمد «عون» سياسة متوازنة لا ترمي لبنان في احضان ايران وهو ما تحقق جزئياً بزيارة «عون» الى السعودية في يناير ٢٠١٧ مستهلاً فصلاً جديداً من العلاقات وهو ما ردت عليه السعودية بإلغاء تجميد الهيئة العسكرية التي كانت مقررة لتسليح وتطوير معدات الجيش اللبناني(٤٤).

وتطورت الاوضاع الاقتصادية السيئة في لبنان، وبدأ المجتمع اللبناني يعيش حراك شعبي في السابع عشر تشرين الاول ٢٠١٩ على اثر اعلان الحكومة اللبنانية ضريبة على المكالمات الصوتية بواسطه تطبيقات الانترنت» الواتس اب «بمعدل ٦ دولارات شهرياً، ضمن مجموعة من الاجراءات التقشفية الهادفة الى التخفيف من الازمة المالية التي تمر بها لبنان(٤٥).

تميزت انتفاضة لبنان مثل العراق بكونها اختلفت عن الحركات الاحتجاجية السابقة بكونها انتفاضة جمعت اللبنانيين من مختلف الطوائف والايديولوجيات وانطلقت من مختلف المناطق، فضلاً عن انها تجاوزت استخدام الشعارات المستهلكة من قبل الطبقة السياسية، ولم تكن هناك اشارة الى النازحين على انهم احد اسباب المشكلة، كما ان هذه الاحتجاجات تجاوزت البعد الطائفي بشعارها « كلن يعني كلن «، في اشارة الى مطالبتها بإقالة الرؤساء الثلاثة رئيس الجمهورية» ميشال عون» ورئيس الحكومة «سعد الحريري» ورئيس مجلس النواب» نبيه بري» وهو ما يشير الى فشل اتفاقية الطائف التي طبقت من اجل تجاوز مرحلة الحرب الاهلية لكنها لم تهدف الى خلق استقرار سياسي(٤٦).

ويمكن تحديد أسباب الاحتجاجات التشرينية في لبنان عام ٢٠١٩ للأسباب الآتية:

١-**<u>الرسوم:</u>** لقد اقترحت الحكومة فرض رسوم على الخدمة الصوتية لتطبيق واتساب للهواتف الذكية، وعدت الشرارة الرئيسة في هذه الاحتجاجات، فقوة رد فعل الجماهير كانت كبيرة، ادهشت الطبقة السياسية.

٢-**<u>سقوط اتفاق الطائف:</u>** والذي نتج عن تسويات اقليمية ودولية كان هدفها ايقاف الحرب الأهلية والتي امتدت من العام١٩٧٥-١٩٨٩،وتم صياغة اتفاق الطائف عبر وصاية النظام السوري وبرعاية أمريكية- سعودية، ومثل اغتيال رئيس الوزراء الاسبق «رفيق الحريري» في شباط ٢٠٠٥،ضربة كبيرة لهذا الاتفاق، لأنه ادى الى نهاية نظام الوصاية السورية المباشر واستبداله بانشقاق سياسي بين جماعة ١٤ آذار المدعومة من امريكا والسعودية وجماعة ٨ آذار المدعومة من ايران وسوريا.

٣- **<u>ازمة نظام المحاصصة الطائفية:</u>** لقد بينت احتجاجات لبنان تعرية الاخفاق البنيوي لنظام المحاصصة بوصفه نظاماً ريعياً يتم فيه تقسيم السلطة والثروات والاستئثار بها وفق معايير لا تعتمد الكفاءة والاهلية ، و منذ العام ٢٠٠٥، ولحد الان لبنان تعيش

(٤٤) المصدر نفسه، ١٦٤-١٦٥.

(٤٥) لبنان هل ينجح الحراك اللبناني في تحقيق اهدافه، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الطبول، ٢٠١٩،ص٣

www.fikercenter.com

(٤٦) المصدرنفسه، ص٤.

حالة من الارتباك السياسي المستمر نتيجة الصراع على اقتسام الموارد والسلطة مما حال دون اي اصلاحات مهمة، وكان الاحتجاجات في لبنان مترافقة مع الاضطرابات الإقليمية، فقد اغلقت المجالات امام مبادلات لبنان التجارية مع سوريا والعراق والاردن ودول الخليج العربي مما ادى الى تباطؤ النمو الاقتصادي واصبح الدين العام يتجاوز ٨٥ مليار دولار.

٤-**غياب العدالة في توزيع الثروات:** يعد التفاوت الطبقي احد ابرز اسباب الاحتجاجات، وقد مثلت هذه الاحتجاجات إنموذج للتفاوت الطبقي الذي يعيشه اللبنانيين بين اقلية تحكم سيطرتها على الثروات و اغلبية تعيش على خط الفقر، وطبقاً للدراسة منظمة اوكسفام لعام ٢٠١٩، اوضحت ان ٧ اغنياء لبنانيين يملكون ثروة شخصية لبنانية اجمالية تبلغ ١٣,٣ مليار دولار، اي عشرة اضعاف ما يملكه اللبنانيين، وجاءت الاحتجاجات لفضح ذلك ورفعت شعار «استعادة الاموال المسروقة»(٤٧).

٥- **الفساد المستشري:** بحسب مؤشرات الفساد الذي تصدره منظمه الشفافية الدولية، حصلت لبنان اواخر عام ٢٠١٨ على ٢٨ من ١٠٠ نقطة فيما يتعلق بفساد القطاع العام وهو ما جعلها من اشد البلدان فساداً في المنطقة وهي نقطة تتشابه مع العراق، اذا احتلت المركز ١٣٨ عالمياً من بين ١٨٠ دولة(٤٨).

في ضوء الطرح السابق نجد ان العراق ولبنان يعيشان اوضاع متشابهة في مفاصل كثيرة، لذلك جاءت الدراسة لمعرفة اوجه التشابه بين الدولتين فالمحاصصة وسوء توزيع الثروات والفساد المستشري والاوضاع الاقتصادية المتدهورة نقاط يمكن تلمسها على البلدين، ومشاكل النازحين مع سوء الخدمات وتدهور البنى التحتية وسوء ادارة مؤسسات الدولة كلها اسباب دفعت لقيام الاحتجاجات عند الدولتين، طبعاً مع فارق وجود ثروات كبيرة في العراق اهمها النفط والمعادن، لكن يوجد سوء في ادارة الدولة، اما لبنان وعند مقارنتها بالعراق نجد انها تعاني من اوضاع اقتصادية سيئة مع تدهور قطاع السياحة و تدفق اللاجئين السوريين بالآلاف الى الاراضي اللبنانية مما اثقل كاهل الدولة وعدم قدرتها على مواجهه هكذا ازمات خطيرة وسط تذمر شعبي كبير وموارد لا تكفي الحاجة الفعلية .

(٤٧) انتفاضة لبنان: اسبابها وتداعياتها: وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٩،ص ١- ٤.

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Lebanese-Uprising.aspx

(٤٨) لبنان هل ينجح الحراك اللبناني في تحقيق اهدافه، مصدر سبق ذكره،ص٥.

المبحث الثالث
استمرار الاحتجاجات الشعبية في العراق ولبنان ومستقبلها

بالنسبة للحالة العراقية وصف الوضع السياسي بالخطير ، لاسيما بعد تقديم السيد «عادل عبد المهدي» استقالته، وكان من المتوقع ان تخف حدة الاحتجاجات او تقل جذوتها الا انها استمرت وبزخم عالي وبأرادة كبيرة من قبل الجمهور المتظاهر ، حتى تم تكليف السيد» مصطفى الكاظمي» والذي كان يتولى رئاسة المخابرات لتشكيل الحكومة التي حلت محل تلك التي سقطت في اواخر العام٢٠١٩،بعد اعتذار السيد «عدنان الزرفي» ومن قبله السيد «محمد توفيق علاوي» عن تشكيلها اثر فشلهما في الحصول على تأييد الكتل السياسية في البرلمان، و تعهد السيد الكاظمي في اول خطاب متلفز» ان الأسلحة يجب ان تكون في ايدي الحكومة فحسب، مشيراً الى ان الاهداف الأساسية لحكومته تتمثل في محاربة الفساد وإعادة النازحين الى ديارهم وتعهد بأجراء انتخابات مبكرة ومكافحة فايروس كورونا وتشريع قانون للموازنة العامة والذي وصفه بالاستثنائي(٤٩).

وواجهت وتواجه حكومة السيد «الكاظمي» العديد من التحديات و الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها العراق في ظل القضايا الآتية (٥٠):

١. انخفاض اسعار النفط ، مع وصول العجز في الموازنة آنذاك الى ٤٠ مليار دولار وهذا العجز كان بعض النواب قد تحدثوا عنه منذ آب ٢٠١٩ ، فمع انخفاض سعر بيع البرميل الى ٣٨ دولار منخفضاً عن ٦٠ دولار للبرميل عن العام ٢٠١٨، واكد المستشار الاقتصادي للحكومة السابقة للسيد « عادل عبد المهدي» « مظهر محمد صالح» ((ان الانفاق العام شكل نحو ٤٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي محذراً من توقف إقرار الموازنة وتعثر الانفاق الاستثماري المخطط سيقود الى ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع نسبة الفقر بسبب النمو السنوي للسكان والقوى العامله وبذلك ستتوقف العديد من المصالح المتشابكه والمعتمدة الى حد كبير على الانفاق الاستثماري لاسيما الحكومي الذي قطعاً .
٢. تجدد الاحتجاجات الشعبية المطالبة باستبدال القوى السياسية الحالية بأخرى جديدة تولد من وسط الحراك الشعبي.
٣. ارتفاع مديات الفساد في عمل مؤسسات الدولة.

وعد السيد الكاظمي ان حكومته الحالية في خدمة الشعب، وتعمل للقضاء على المظاهر السلبية منذ العام ٢٠٠٣ ولحد الان ولكنه يرى انها ليست بالمهمة اليسيرة،

(٤٩) مصطفى الكاظمي :من هو رئيس الحكومة العراقية الجديد؟

(50) BBC.com/Arabic/middleeast2020-/p. 2:

وينظر: تداعي اسعار النفط وتفاقم كورونا عجز هائل في موازنة العراق عام ٢٠٢٠، **https://www.alhurra.com.2020**

فالوضع السياسي يضع النظام امام تحديات كبيرة واهم خطوة تتعلق بالإصلاح التدريجي وتركز استراتيجية الحكومة الحالية على(٥١):

١. استعادة ثقة الشعب بالقدرة على اصلاح النظام الانتخابي
٢. اصلاح قانون الاحزاب السياسية
٣. اجراء الانتخابات المبكرة

مما يمكن قوله ان من اهم افرازات احتجاجات تشرين في العراق ضرورة اجراء انتخابات مبكرة وهو مطلب شعبي ضروري، وكان من المقرر اجراء الانتخابات في حزيران ٢٠٢١،الا انه تم تأجيلها الى العاشر من تشرين الاول ٢٠٢١،وكان احد اهم اسباب التأجيل غياب البنية التحتية لقيامها مع تأخر التمويل المالي، وعدم اكتمال تشكيل المحكمة الاتحادية، وكذلك عدم رغبه القوى السياسية المؤثرة في اجرائها بالموعد السابق(٥٢).

وفي معرض التحضيرات الجارية من قبل القوى السياسية لخوض الانتخابات البرلمانية المبكرة المقررة في العاشر من شهر تشرين الاول ٢٠٢١، نرى ان تيار الحكمة الوطني يسعى لتشكيل تحالف سياسي انتخابي عابر للمكونات تحت شعار الايمان بالدولة ومؤسساتها الشرعية ورفض السلاح المنفلت واضعاً الخطوط الأساسية لشكل الصراع المرتقب بين الفرقاء السياسيين(٥٣).

وفي سياق متصل اعلن رئيس الوزراء السابق «حيدر العبادي» ورئيس ائتلاف عراقيون «عمار الحكيم» عن «تحالف قوى الدولة الوطنية» عبر اندماج تحالفي قوي، واكد ان هذا التحالف سيضم قوى سياسية منبثقة عن حراك الاحتجاجات والذي يؤسس لنهج بناء الدولة القوية وتأسيسها وفق القانون والنظام وخدمة المواطن،اما عن تحالف الفتح فقد اعلن في آيار ٢٠٢١ انه سيدخل في الانتخابات المقبلة ككتلة واحدة وتضم منظمة بدر وصادقون والسند ونصحح (٥٤).

اما عن التيار الصدري فاعلن عن نيته الدخول بقائمة منفردة ومتطلعين للحصول على منصب رئيس مجلس الوزراء، اما عن حراك تشرين هو يمثل طرف فاعل ومهم، فهم سيمثلون تحدياً كبيراً للقوى السياسية التقليدية، وسيبقى نجاح هذه الفئة من الشباب الطامح مقترناً بقدرتها على توفير الموارد المالية ومواجهة التحديات الأمنية وكيفية قدرتهم على مواجهه المال السياسي، ام القوى السنية فهي تتمحور حول وجود عدد محدود من الاحزاب والشخصيات وبسبب النظام الانتخابي الجديد وتركيزه على التصويت الفردي فستتنافس الاحزاب السنية على كسب الشخصيات في قائمة هذا الحزب او ذاك وتأمل القوى السنية مجتمعه ان يؤدي تقسيم الدوائر الانتخابية على زيادة حصتها في المقاعد البرلمانية من ٦٧ مقعد الى ٨٠-٩٠ مقعداً (٥٥).

(٥١) مصطفى الكاظمي : من هو رئيس الحكومة الجديد ، مصدر سبق ذكره ، ص٣-٤.
(٥٢) هل ينجح الكاظمي في مغامرة الاصلاح التجاري؟ صحيفه العرب، لندن، تاريخ ٥/٢١ / ٢٠٢٠
(٥٣) باسل حسين، المشهد الانتخابي العراقي ومسارات ما بعد التأجيل، مركز الجزيرة الدراسات، الدوحة، شباط ٢٠٢١،ص٢
(٥٤) مشروع التحالف العابر للمكونات في العراق: الدوافع والآفاق ،مركز الامارات للسياسات،مارس،٢٠٢١،ص٢
(٥٥) تحالفات جديدة في العراق استعداداً للانتخابات http://www.albayan.ae
وينظر ايضاً: تحالف الفتح يقرر الدخول بقائمة واحدة في انتخابات تشرين ويسمي كتله ،
https://www.baghdadtoday .news

اما عن القوى الكردية فهم ينقسمون بين الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البرزاني والذي يسيطر على مقاعد اربيل ودهوك والمقاعد الكردية في نينوى وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة عائلة الطالباني والذي يسيطر على اغلب المقاعد في السليمانية واغلب المقاعد الكردية في كركوك وديالى، وحركة الجيل الصاعد بزعامة» شيسوار عبد الواحد» ثم حزب الجماعة الإسلامية الكردستاني ولا يتوقع ان يكون هناك تغيير في المشهد الانتخابي الكردي(٥٦).

في ضوء ماتم ذكره يزداد الجدل في العراق حول موعد الانتخابات التشريعية مع تزايد المطالبات الشعبية بضرورة اجرائها ،فالغاية من اجراء انتخابات المبكرة هو تحقيق غاية اسمى من قبل المحتجين مع احداث التغيير السلمي الحقيقي في العملية السياسية والتخلص من الفاسدين، والهدف الاساس من هذه الانتخابات القضاء على الطائفية وتأكيد مبادئ الحكم الرشيد وقطع دابر الفساد، مع وجود دعم واسع لأجراء الانتخابات من قبل المرجع الديني السيد « علي السيستاني» ومبعوثه الامم المتحدة الى العراق «جنين بلا سخارت»، مع تأكيد رئيس الجمهورية العراقي» برهم صالح «بقوله» نحن بحاجة ماسة الى عقد سياسي جديد يؤسس لدولة قوية ذات سيادة(٥٧).

اما عن الوضع الحالي في لبنان فقد تأزم بشكل كبير بعد حادثة مرفأ بيروت والذي وقع في ٤ /آب ٢٠٢٠ بعد مقتل حوالي ٢٠٠ شخص من جراء الانفجار الكيماوي وتجاوز عدد الجرحى ٦٠٠٠ شخص، اذ تحولت بيروت الى مدينة منكوبة بعد تدمير ٦٧ الف وحدة سكنية ولم يبق من المرفأ الذي عد سابقاً ضمن افضل عشرة مرافئ على البحر الابيض المتوسط، و بدأت السجالات بين الطبقة السياسية وتبادل التهم، وفي حديث لرئيس حكومة تصريف الاعمال «حسان ذياب» والذي وجهت له اصابع الاتهام اكد ان المجلس الاعلى للدفاع عقد منذ توليه رئاسة حكومة تصريف الاعمال عشرون جلسة، ولم يخبر المسؤولون الامنيون رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة اي شيء عن النيترات والتي تزن اكثر من ٢٥٠٠ طن(٥٨).

وبعد مرور عده اشهر على استقالة «حسن ذياب «، اصبحت لبنان في فراغ ناجم طبيعة الخلاف والذي يمثله رئيس الجمهورية» ميشال عون» وصهره «جبران باسيل» من جهة مع الرئيس المكلف «سعد الحريري» من جهة اخرى على شكل الحكومة و الحقائب الوزارية، ولا يمكن ارجاع الخلاف الى اسباب اقليمية فحسب بل تعود الى الصراع على السلطة بين الكتل والاحزاب السياسية، وكذلك الى طبيعة آليات الحكم بين السلطات الثلاث والمؤسسات ومحاولة القوى الاستفادة من هذه السلطات، وكل من الطرفين له رؤى ومصالح شخصية بعيدة عن مطالب واحتجاجات الشعب اللبناني فالطبقة السياسية في وادي والشعب بوادي اخر، مع ترجيح ان الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٢ قد

(٥٦) باسل حسين، مصدر سبق ذكره، ص٥-٧.

(٥٧) مينا العربي، الانتخابات العراقية يجب ان الا تصبح الاسئلة الغاية، صحيفة الشرق الاوسط، لندن،العدد١٥٣٩٣،بتاريخ ٢٠٢١/١/١٩.

(٥٨) دنيز فخري، الحدث اللبناني انفجار مرفأ بيروت، الانديبنيت عربي

www.Independent.2020.

لا تجري في موعدها المحدد، مما يتعذر انتخاب رئيس جمهورية جديد خلفاً «لميشال عون» وهذا يشكل الهاجس الاكبر لعون يدفعه الى المطالبة بالثلث المعطل لمصلحة التيار الوطني الحر(٥٩).

وفي وسط السخط الشعبي تجددت الاحتجاجات في مارس ٢٠٢١،وتوزعت الاحتجاجات بالطرق الرئيسة من بيروت الى الجنوب والشمال والبقاع واقفلت الطرق عند جسر الكولا في بيروت، وعلى الطريق الى الجنوب قطع المحتجون الطريق بالاتجاهين عند مفترق برجا وخلده بالشويفات، وفي الشمال عمد المحتجون الى قطع طريق الضنيه التي تربطها بمدينة طرابلس و هذه الاحتجاجات جاءت على الوضع المعيشي السيء والارتفاع في سعر الدولار امام الانخفاض الحاد في سعر الليرة اللبنانية، اذ واصلت العملة الوطنية انهيارها لتفقد نحو ٩٠٪ من قيمتها مقابل الدولار ودفع انهيار الليرة الى غلق الاسواق التجارية وخاصة المحال التجارية الكبرى ، اذ لامس سعر الصرف في مقابل الدولار عتبة ١٥ الف ليرة في السوق السوداء واصبح سعر الصرف ١٥٠٧ ليرة مقابل الدولار(٦٠).

ويتبادل المسؤولون اللبنانيون الاتهامات عن ما وصل الحال اليه في لبنان، او من يعرقل طريق الخروج من الازمة، ووصل الامر الى تبادل الاتهامات بين رئيس الجمهورية «ميشال عون» رئيس الحكومة السابق «سعد الحريري» المكلف بتشكيل الحكومة، وهناك راي موحد لدى القوات اللبنانية، انه لحد الان لا توجد مبادرة مطروحة للحل الا المبادرة الفرنسية التي طرحها الرئيس الفرنسي « إيمانويل ماكرون»، والتي تتضمن رؤية لإعادة تفعيل اتفاق الطائف او صياغة عهد جديد بعد اطلاق مبادرته اثناء زيارته بيروت بعد فاجعة المرفأ في آب٢٠٢٠ (٦١).

وتتضمن المبادر الفرنسية الاتفاق على حكومة قادرة على استعادة الثقة الشعبية والدولية، فلا سبيل لنهوض لبنان دون مساعدة مالية كبيرة من المؤسسات الدولية المالية الكبرى ومن المجتمع الدولي والدول العربية وخصوصاً دول الخليج العربي، والحكومة التي يجب ان تتشكل من المفترض ان تحظى بثقة المواطن اللبناني المنهك ،لاسيما القوى التي قادت الاحتجاجات، وان تكون الحكومة الجديدة ذات مقبولية اقليمياً ودولياً (٦٢).

ويمكن الإشارة الى اربعة قضايا تؤثر على الازمة اللبنانية الحالية(٦٣):

- ضرورة إعادة النظر بإتفاق الطائف وهي قناعة مترسخة في عقل اللبنانيين بكافة انتماءاتهم وطوائفهم، اذ لا يمكن للبنان ان تتجاوز الانهيار المالي والمصرفي دون العودة لمؤتمر سياسي يكون بديلاً او مكملاً لاتفاق الطائف.

(٥٩) بشار نرش، لبنان الفراغ الحكومي، العربي الجديد ٢٥ يناير 2021 alaraby. Co. ul

(٦٠) تواصل الاحتجاجات الشعبية في لبنان، صحيفة الشرق الاوسط، لندن، العدد ١٥٤٤٣،بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٠

(٦١) شفيق شقير، الازمة اللبنانية بين ازمتين الاقتصاد والتنافس الاقليمي، مركز الجزيرة الدراسات، الدوحة، مارس ٢٠٢١،ص٢، وينظر : السوق السوداء العملة اللبنانية تفقد تسعين بالمئة من قيمتها امام الدولار ، https://www.dw.com

(٦٢) المصدرنفسه، ص٥.

(٦٣) المصدرنفسه، ص٥-٦

- دور القوى الجديدة التي قادت الحراك الشعبي ودورها في عقد إتفاق جديد يكون اقل طائفية، ويكون لبنان اكثر استقلالاً عن مشاكل الاقليم والقوى الخارجية التي تتدخل بالشأن اللبناني الداخلي.
- موقف لبنان من اسرائيل، خاصة بعد الازمة الاقتصادية حيث ان المنطقة البحرية الواعدة بالغاز رقم ٩ محل مع اسرائيل، ولبنان تنتظر نتيجة مفاوضات ترسيم الحدود بين البلدين لاسيما وان رئيس مجلس النواب اللبناني اعلن انطلاق المفاوضات حولها في ١/تشرين الاول ٢٠٢٠.
- مسار ونتيجة الصراع الاقليمي بعد التمدد الايراني في سوريا، اذ ان الاتفاق النووي والمفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية تنعكس على الشأن اللبناني الذي يعاني من ضغوط اقتصادية أمريكية بفعل العقوبات على حزب الله او على حلفائه اللبنانيين، وقد يعيد صياغة تحالفات وموازين القوى اللبنانية.

أن الخلاف الحاد بين الرئيس « ميشال عون « والرئيس المكلف بتشكيل الحكومة « سعد الحريري « يعقد كثيراً من مسار الأزمة في البلاد خاصة بعد ظهورها إلى وسائل الاعلام مما ولد حالة احباط لدى الشارع اللبناني وقاد الى نزول المواطنين اللبنانيين الى الشارع ، وكان الحريري قد اعلن في ذكرى اغتيال والده في ١٤ شباط انه عرض تشكيله حكومية على الرئيس ميشال عون

دون أن يكون فيها للرئيس للثلث المعطل حيث أتهم الحريري عون أنه يسعى للحصول على الثلث المعطل في حكومته ، واكد الحريري بعد ١٤ جولة حوار ومحاولات إيجاد الحلول مع الرئيس عون، قدمت له اقتراح تشكيلة من ١٨ وزير اختصاصيين «تكنوقراط «غير حزبيين، قادرين أن يعملوا كفريق متكامل الإصلاحات المحددة، لوقف الانهيار المالي وإعادة إعمار بيروت ، وحذر قائد الجيش اللبناني «العماد جوزيف عون» من خطورة الوضع الحالي في لبنان و الوضع غير مستقر بسبب الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها واستمرار تهديدات العدو الإسرائيلي ، بالإضافة إلى خطر الارهاب الذي يسعى إلى استغلال الأوضاع الداخلية المأزومه ومخيمات النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين للتأثير على الوضع الامني في لبنان(٦٤).

في ضوء الوضع الحالي في لبنان وكما هو الحال في العراق يلاحظ الوضع المتدهور للاقتصاد اللبناني ولا تتحمل مسؤوليته الحكومات الأخيرة التي تعاقبت على لبنان، وانما نتيجة السياسات التي شهدتها لبنان لاكثر من ٣٠ عاماً، و هي السياسات القائمة على المحاصصة بين امراء الطوائف والفساد واهمال القطاعات الإنتاجية وغياب الرقابة والمحاسبة وضعف الإدارة، واذا كان الحراك الشعبي قد انطلقت شرارته لأسباب اقتصادية فإن مسألة تغيير حكومة بأخرى او الاستعانة بشخصيات من المشاركين في الحراك لن تكون هي الفيصل في مده استم رار الحراك خلال الحقبة المقبلة، وانما الفيصل في مدى التزام الحكومة ومجلس النواب بتنفيذ خطط الاصلاح المالي والاقتصادي وانعكاس ذلك على الاحوال المعيشية خاصة في ما يتعلق بأزمة الكهرباء

(٦٤) فتحي محمود المحاصصة الطائفية ومستقبل الحراك الشعبي في لبنان، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام،القاهرة،العدد ٢١٩ ،يناير ٢٠٢٠، ص٢٥٥.

والمياه والبطالة[٦٥].

في ضوء ما تقدم نرى ان الازمة في العراق متشابهة في لبنان، فكلاهما يعانيان من ازمة التعامل مع النظام السياسي وخصوصاً المحاصصة السياسية التي اثرت بشكل سلبي في مستقبل البلدين، مع عدم قدرة الحكومات في البلدين بالتعاطي الايجابي مع المشكلات الداخلية والإقليمية والقدرة على الموازنة بين مصلحة الدولة ومصالح الإقليمية مما اثر سلباً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلدين.

(٦٥) عودة الاحتجاجات الى لبنان في ظل ازمة حكومية ، صحيفة الراية القطرية ، بتأريخ ٢٠٢١/٣/١١

الخاتمة

تعد الاحتجاجات التشرينية التي شهدتها العراق ولبنان في العام ٢٠١٩ استمرار لموجة الاحتجاجات التي بدأت منذ عقد من الزمن في كلا البلدين، ولا تختلف في مطالبها الأساسية في توفير الخدمات وتحسين البنى التحتية المتهاوية، ورفع المستوى المعيشي لمواطني البلدين وتوفير فرص العمل بعد تفشي البطالة بشكل لا يوصف وخاصة بين فئه الشباب، والعمل على مواجهة الفساد في مؤسسات الدولة المترافقة مع سوء ادارة مؤسساتها.

لقد اخذت الاحتجاجات في السنوات السابقة سواء العراق ولبنان الطابع السلمي ورفع شعارات تطالب بالخدمات وتوفير فرص العمل ،لاسيما بعد الحرب على داعش الارهابي، والتي كانت قد اثرت على الواقع الاقتصادي في كلا الدولتين، فالنازحين بالعراق فقدوا سكنهم ووظائفهم ولجؤ الى مخيمات النزوح التي تفتقر الى ابسط شروط الحياة الانسانية مع نقص حاد في الغذاء والخدمات ، اما لبنان فقد استقبلت الالاف من السوريين بعد قيام الاحتجاجات على النظام السوري مما جعل لبنان في مأزق كبير، ووضع اقتصادي هش، مع حدوث تدخلات اقليمية في الشأن العراقي واللبناني مما انعكس على حياة المواطن البسيط وفي ظل اخفاق الحكومات في كلا الدولتين على ايجاد حلول ناجعة للفساد المترافق مع تدهور في سعر الصرف للعملة الوطنية امام الدولار، وتفاقمت الازمة وتطورت وخصوصاً في العراق الى مواجهات مع القوات الأمنية ذهب ضحيتها المئات من الشباب المحتج مقارنة مع الحالة اللبنانية اذ لم تتطور الى المدى العنيف الذي تطورت فيها الاحتجاجات بالعراق، مما دفع الى استقالة الحكومتين في البلدين، والمطالبة بالعراق بإصلاح جذري للنظام السياسي والانتخابات المزمع اجرائها في تشرين الاول ٢٠٢١ من المؤمل ان تعزز واقع سياسي جديد يتلائم مع عظم التضحيات التي قدمها المحتجون، اما لبنان فمازالت تدور في فلك الفراغ الحكومي وعدم التوصل الى تشكيل حكومة تكنوقراط تكون ملبية لرغبة الشارع اللبناني والمطالب الدولية بتشكيل حكومة تحظى بثقة دولية لانتشال لبنان من الواقع الاقتصادي المرير، والحقبة المقبلة تشهد مفاوضات بهذا الشأن تنفيذاً لما جاء في المبادرة الفرنسية ولكن الوضع السياسي فيها يبقى رهينة الضغوطات الاقليمية والدولية وكّذا الحال في الوضع العراقي ، والانتخابات النزيهه هي التي من الممكن ان تنتشل البلدين من الواقع الصعب حتى لو كانت نتيجتها مازالت غامضة، اذا لم تتوفر لها البيئة السياسية والاجتماعية الملائمة في البلدين ، ان مستقبل النظام السياسي في العراق ولبنان مرهون بما ستقوم به الطبقة السياسية من اجراءات سياسية ودستورية للحفاظ على الكيان السياسي في البلدين ، فاذا ما استمرت الطبقة السياسية بالمماطلة وعدم الاصغاء الى الاصوات الشعبية المطالبة بالاصلاح ربما ذلك سيقود الى انهيار العملية السياسية برمتها ووصول البلدين الى فوضى عارمة تأكل الاخضر واليابس لا قدر الله ، والبديل ربما يكون بوجوب اقتناع وايمان الطبقة السياسية في العراق ولبنان بضرورة تعزيز الحوار الوطني ، والتأكيد على دولة المواطنة وتجاوز

الطائفية السياسية ، والاستفادة من التجارب العالمية في تعزيز قيم التسامح والانسانية ، والاستعانة بالمنظمات الدولية التي تعزز قيم الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات.